# تحرك عاجل

## ينبغي الإفراج عن محامٍ حقوقي

**تحتجز السلطات المصرية تعسفيًا المحامي الحقوقي إبراهيم متولي، وهو مؤسس مشارك لرابطة أسر المختفين قسريًا في مصر، منذ القبض عليه في 10 سبتمبر/أيلول 2017، بينما كان متوجهًا إلى جنيف لإلقاء كلمة أمام خبراء الأمم المتحدة. ويُحتجز إبراهيم متولي في مجمع سجون بدر، في ظروف تمثل انتهاكًا للحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وينبغي الإفراج عنه فورًا ودون قيد أو شرط، حيث إنه مُحتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية، بما في ذلك سعيه لإظهار الحقيقة وإرساء العدالة بخصوص ابنه المُختفي قسريًا.**

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

*النائب العام المستشار حمادة الصاوي*
*مكتب النائب العام*
*مدينة الرحاب*
*القاهرة، جمهورية مصر العربية*
*الفاكس: 4716 2577 202+*
*تويتر: @EgyptianPPO*

*سيادة المستشار،*
*تحية طيبة وبعد..*

*نكتب إلى سيادتكم للتعبير عن قلقنا العميق بشأن الاحتجاز التعسفي **لإبراهيم متولي**، البالغ من العمر **58** عامًا، والمُحتجَز تعسفيًا منذ **10** سبتمبر/أيلول **2017**. وقد احتجزت قوات الأمن المصرية إبراهيم متولي، وهو محامٍ حقوقي ومؤسس مشارك لرابطة أسر المختفين قسريًا في مصر، في مطار القاهرة الدولي بينما كان متوجهًا إلى جنيف، حيث كان مدعوًا لمقابلة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، التابع للأمم المتحدة، لمناقشة مسألة حالات الاختفاء القسري في مصر. وبعد القبض عليه، احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة يومين، إلى أن مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة. وخلال هذه الفترة، تعرَّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأخبر محاميه أن موظفي قطاع الأمن الوطني جردوه تمامًا من ملابسه، وصعقوه*

*بصدمات كهربائية في أجزاء مختلفة من جسمه، وغمروه بالمياه، واعتدوا عليه بالضرب. وبعد قضاء خمس سنوات في مجمع سجون طرة، نُقل إبراهيم متولي، في يونيو/حزيران 2022، إلى سجن بدر 3 حيث لا يزال مُحتجزًا. وتبيّن بحوث منظمة العفو الدولية أن السجناء المحتجزين في هذا السجن كثيرًا ما يعانون من ظروف مروِّعة وذات طابع عِقابي، ويُحرمون من الحصول على الرعاية الصحية الكافية. ويعاني إبراهيم متولي من ألم مزمن في الظهر.*

*ولا يزال إبراهيم متولي مُحتجزًا رهن الحبس الاحتياطي منذ عام **2017** على ذمة التحقيق في تهم، من بينها "إنشاء وقيادة جماعة أُسست على خلاف القانون"، و"التآمر مع جهات أجنبية بغرض الإضرار بالأمن القومي المصري"، و"نشر أخبار كاذبة". وبالرغم من أن الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي وفقًا للقانون المصري هو عامان، فقد رفضت السلطات الإفراج عن إبراهيم متولي، كما فتحت نيابة أمن الدولة العليا قضيتين جديدتين ضده استنادًا إلى تهم مماثلة من أجل إبقائه رهن الحبس الاحتياطي المطوَّل.*

***وبناءً على ما سبق، نحثكم على الإفراج عن إبراهيم متولي فورًا ودون قيد أو شرط، حيث إن السبب الوحيد لاحتجازه هو ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وإلى أن يُطلَق سراحه، ينبغي حمايته من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والسماح له بالاتصال بأسرته ومحاميه.***

*وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،*

## معلومات إضافية

إبراهيم متولي محامٍ ومؤسس مشارك لرابطة أسر المختفين قسريًا في مصر. وقد شارك في تأسيس هذه الرابطة بعدما اختفى ابنه عمرو قسريًا في 8 يوليو/تموز 2013. وبحث إبراهيم متولي عن ابنه في أقسام الشرطة والسجون والمستشفيات وفي المشارح، ولكن دون جدوى. وأنكرت قوات الأمن المصرية علمها بمكان الابن. ولا يزال عمرو مختفيًا قسريًا، ولكن الأسرة توقفت عن البحث عنه بعد القبض على إبراهيم متولي، خوفًا من التعرض لمزيد من الأعمال الانتقامية. وبعد القبض على المحامي الحقوقي إبراهيم متولي، أمرت نيابة أمن الدولة العليا، في 12 سبتمبر/أيلول 2017، بحبسه لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيق في تهم إنشاء وقيادة جماعة أُسست على خلاف القانون، وهي "رابطة أُسر المختفين قسريًا في مصر"، و"التآمر مع جهات أجنبية بغرض الإضرار بالأمن القومي المصري"، و"نشر أخبار كاذبة". `

وبالرغم من أن القانون المصري ينصُّ على ألا تزيد مدة الحبس الاحتياطي عن عامين، فعادةً ما يتم تجاهل ذلك في قضايا تتعلق بمنتقدين للدولة وبمعارضين سياسيين، من خلال أسلوب يُعرف باسم "التدوير". وقد فتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات في قضيتين جديدتين ضد إبراهيم متولي، وهما القضية رقم 1470 لسنة 2019، والقضية رقم 786 لسنة 2020. وهناك مخاوف من أن تفتح نيابة أمن الدولة العليا مجددًا تحقيقات في قضية جديدة ضد إبراهيم متولي في سبتمبر/أيلول 2023، عندما ينقضي الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي في قضيته الثالثة. ويتمثل هذا الأسلوب في قيام نيابة أمن الدولة العليا بفتح قضايا جديدة (زائفة) استنادًا إلى تهم مماثلة للتهم السابقة الموجهة ضد أشخاص أصبح الإفراج عنهم وشيكًا، في محاولة لإطالة مدة احتجازهم المستمر على ذمة التحقيق. وبالرغم من إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، وإطلاق الحوار الوطني في مايو/أيار 2023، لا تزال السلطات المصرية تحتجز تعسفيًا عددًا من المنتقدين لمجرد ممارستهم حقوقهم الإنسانية، وذلك إثر محاكمات فادحة الجور.

ويُحتجز إبراهيم متولي حاليًا في سجن بدر 3، الواقع على بعد 70 كيلومترًا إلى الشمال الشرقي من القاهرة. وبحسب بحوث منظمة العفو الدولية، فإن السجناء في هذا السجن يشتكون من ظروف مروِّعة وذات طابع عقابي. ويُسمح لأفراد أسرة إبراهيم متولي بزيارته مرة كل 45 يومًا أو كل شهرين. ويجلس الزائرون في حجرة بها حاجز زجاجي يعزلهم عنه، مما يجعل التواصل صعبًا نظرًا لضعف صوت الهاتف. كما يُسمح للأسرة بإيصال أغذية وملابس ومواد طبية إليه كل 30 يومًا. إلا أنه أحيانًا ما تُحظر بعض هذه المواد، التي يُسمح بدخولها عادةً، مما يجعل الأسرة غير قادرة على أن تحدد بدقة ما يمكن أن يُسمح بتسليمه وما لا يمكن أن يُسمح بتسليمه خلال الزيارات. وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثَّقت الظروف القاسية وغير الإنسانية في ذلك السجن. وتحدَّث محتجزون سابقون وأفراد من أسر المحتجزين عن قيود مُشددة تُفرض على إمكانية الحصول على الضروريات الأساسية، مثل الطعام الكافي والملابس والكتب. وكثيرًا ما حرمت السلطات أولئك المحتجزين من التواصل بانتظام مع عائلاتهم أو محاميهم، وعادةً ما تُعقد جلسات تجديد الحبس عبر الإنترنت، مما يحرم المحتجزين من التحدُّث مع القضاة. وأشارت رسائل مسربة في فبراير/شباط 2023 كتبها سجناء إلى الحرمان المتعمَّد من الرعاية الصحية، والتعريض للبرد القارص، والمراقبة بالكاميرات، والتعريض للأضواء الساطعة على مدار 24 ساعة يوميًا. وتذكر الرسائل أن بعض المحتجزين حاولوا الانتحار، بينما أضرب آخرون عن الطعام.

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية عددًا هائلًا من حالات الاختفاء القسري التي شهدتها مصر على مدى العقد الماضي. فعادةً ما يحتجز قطاع الأمن الوطني، وغيره من أجهزة الأمن، الأشخاص المتهمين بالضلوع في أعمال الإرهاب أو في احتجاجات، بمعزل عن العالم الخارجي، ويحرمون أقاربهم ومحاميهم من أي معلومات عن مصيرهم أو أماكنهم، لفترات تتراوح بين بضعة أيام و23 شهرًا. ولا تزال مصر من الدول التي لم توقع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

**لغة المخاطبة المُفضَّلة:** اللغة العربية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل:** 11 أكتوبر/تشرين الأول 2023
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم في حال رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: إبراهيم متولي** (صيغ المذكر).